استكمل استعراضه لتقرير عن مشروع قانون المناجم والمحاجر

البرلمان يبدأ مناقشة مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني

صنعاء / سبأ :

استكمل مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير عبدالله الأحمر استعراضه لتقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية عن مشروع قانون المناجم والمحاجر وسيبدأ بمناقشته مادةً مادة في جلساته القادمة.

وقد عرف مشروع القانون الاستطلاع هو العملية الهادفة إلى تحديد مواقع تواجد الموارد المعدنية أو خامات المحاجر بصورة موسعة سوءاً عن طريق المسح الجيوفيزيائي أو الجيوكيميائي والدراسات الاستقصائية والصور أو عن طريق المسح الجيولوجي أو غيرها من تقنيات الاستشعار عن بعد وتقنيات الجيولوجيا السطحية والتحت السطحية وما يتعلق بهما : ولا يجيز المشروع لأي شخص القيام بالاستطلاع إلا بعد حصوله على ترخيص بذلك من الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون،ويكون الحصول على رخصة الاستطلاع بناءً على طلب كتابي يقدم على النموذج المعد لهذا الغرض إلى الهيئة مرفقاً بالوثائق المطلوبة.ويعرض الطلب بعد استيفاء الرسوم المقررة عليه على مجلس الإدارة للبت فيه ، ويبلغ مقدم الطلب كتابياً بقرار مجلس الإدارة الصادر بالموافقة أو بقراره الصادر بالرفض مسبباً.

وتمنح الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة ترخيص الاستطلاع خلال ستين يوماً من تاريخ استيفاء الوثائق المطلوبة المحددة في اللائحة ويجوز للهيئة منح رخصة أخرى في منطقة الاستطلاع أو في أي جزء منها، سواء للمرخص له بالاستطلاع أو لغيره، ويترتب على منح الرخصة استبعاد المنطقة المرخصة لاحقاً من منطقة الاستطلاع.

وتبين اللائحة القواعد والأحكام المفصلة والمكملة لأحكام القانون،ويكون الحق في الحصول على رخصة الاستطلاع للأشخاص الطبيعية والاعتبارية وفقاً للشروط التي تحددها اللائحة وبما يتفق مع القوانين النافذة.

وأوجب مشروع القانون أن تتحقق في شأن المنطقة المطلوب الترخيص بالاستطلاع فيها ألاّ تتجاوز مساحتها (10,000) كيلو متر مربع كمنطقة متلاصقة وعلى شكل هندسي وفقاً لما تبينه اللائحة،وأن يتم تحديد منطقة الترخيص بالإحداثيات الجغرافية وفقاً لما تبينه اللائحة.

إلى ذلك بدأ المجلس بمناقشة مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية بناء على تقرير لجنة التجارة والصناعة حيث يتكون مشروع القانون من (45) مادة موزعة على ستة فصول تناولت التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق السريان ومهام وزارة التجارة والصناعة والممارسات الضارة بالمنتجين المحليين أو التهديد بإحداث الضرر المادي بهم أو الإعاقة المادية لإقامة صناعة محلية وكذا التحقيق في الممارسات الضارة والتدابير وأحكام عامة وختامية.

ويهدف مشروع القانون إلى حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية وضمان إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير وزيادة منتجات الصناعات القائمة منها بما يكفل تنمية الاقتصاد الوطني وخدمة أغراض التنمية الوطنية. ويواصل المجلس مناقشته لمشروع هذا القانون تباعاً.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني ووزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل وعدد آخر من المسئولين المعنيين في الجهات ذات العلاقة.

مجلس النواب في جلسته أمس

مجلس الشورى يناقش موضوع التعليم الموازي في الجامعات اليمنية

صنعاء / سبأ :

بدأ مجلس الشورى أمس في أولى جلسات اجتماعه الثاني من دورة انعقاده السنوية الثانية للعام الحالي برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني ، مناقشاته لموضوع التعليم الموازي في الجامعات اليمنية.

وفي مستهل الجلسة قدمت لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي تقريرها عن الموضوع الذي قام بقراءته نائب رئيس اللجنة الدكتور فضل أبو غانم، ومقرر اللجنة محمد حسين عيدروس، وعضوا اللجنة عبده علي قباطي وعلي سالم بكير .

وقد أحاط التقرير بكل ما يتصل بالتعليم الموازي المسائي الذي تم اعتماده في الجامعات الحكومية اليمنية منذ العام الدراسي الجامعي 2005-2004م من حيث كونه إطاراً يوفر فرص التعليم العالي للراغبين في متابعة دراساتهم الجامعية في كليات محددة وبعدد محدد من المقاعد نظير قيامهم بدفع تكاليف الخدمات الجامعية التي تقدمها الجامعات.

من جلسة مجلس الشورى أمس

وبين التقرير أهداف النظام الموازي المسائي وفي المقدمة منها إتاحة الفرصة أمام الطلاب وأبناء المقيمين الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها والذين لا تسمح معدلاتهم بالالتحاق ضمن البرنامج العام لمواصلة تعليمهم الجامعي.

وتضمن التقرير بياناً بشأن طبيعة الدراسة ضمن نظام التعليم الموازي والرسوم المقررة، وشروط القبول، والمقررات الدراسية ونظام الدراسة في إطار التعليم الموازي المسائي المعتمد في الجامعات اليمنية الحكومية.

وعرض التقرير نظاماً آخر من أنظمة الدراسة المعتمدة ممثلاً بالنظام المفتوح، الذي يشكل أحد طرق التعليم المستحدثة المعتمد على حرية الدارس في اختيار المقررات الدراسية التي يرغب في دراستها في كل فصل، وبين أهداف هذا النوع من أنظمة التعليم العالي.

وقيم التقرير التعليم الجامعي في ضوء سياسة الباب المفتوح، مقدراً الدور المهم الذي تؤديه الجامعات اليمنية في ظل الظروف المتاحة، وفي ظل التطور المتسارع في مؤشرات القبول والالتحاق والخريجين في مؤسسات التعليم العالي خلال العقدين الماضيين.

ولاحظ التقرير نمواً متسارعاً في عدد المقبولين في إطار النظام الموازي، وزيادة في حجم الموارد التي تتحصل عليها الجامعات نظير فرضها رسوماً محددة على الطلاب المقبولين ضمن التعليم الموازي.

وعبر التقرير عن القلق من الانعكاسات السلبية على التعليم الجامعي بشكل عام، خصوصاً أن هذا النوع من التعليم، لم يضف جديداً بحسب التقرير، لجهة تحسين التعليم وجودته.

واستند التقرير في تقييمه لنظام التعليم الموازي إلى دراسات بحثية ميدانية، واعتمد على المقارنة بين مبررات الرفض والقبول لهذا النوع من التعليم، وبنى تقديره أيضاً على آراء شريحة من الطلاب الجامعيين المستفيدين من التعليم الموازي .

وخلص التقرير إلى جملة من التوصيات ، دعت إلى وضع القواعد والضوابط الصارمة لقبول الطلاب في التعليم الموازي، والالتزام بما يصدر عن المجلس الأعلى للجامعات.

وأوصى التقرير بوضع ضوابط وقواعد مالية تحددها اللائحة المالية يمنع فيها صرف مبالغ بالأمر المباشر وخاصة ما يتعلق بشراء السيارات والأثاث وبدل السفر وتذاكر الطيران، وعكس المبالغ المحصلة من التعليم الموازي ضمن الموازنة المخصصة للجامعات.

كما أوصى التقرير بتخصيص 25 بالمائة من عائدات التعليم الموازي لأغراض البحث العلمي، وبأن يكون من بين أهم أهداف التعليم الموازي خفض كلفة التعليم في الموازنة العامة للدولة ومراعاة الظروف الخاصة للطلاب الفقراء وإتاحة فرصة التعليم لأكبر عدد ممكن، وبأن تصبح مثل هذه البرامج الجديدة مؤشراً على تقدم التعليم في الجامعات تقنياً وتعليمياً.

وتحدث أمام مجلس الشورى نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد محمد مطهر، الذي قدر عالياً الاهتمام الكبير لمجلس الشورى بقضايا التعليم العالي والبحث العلمي.. منوهاً بإسهامات وتوصيات المجلس بشأن تطوير البحث العلمي.

وأشاد مطهر بالتقرير، وبأسلوب تناوله لقضية التعليم الموازي، وخصوصاً ما يتعلق بالاستفادة من الإيرادات في تحسين التعليم وتطوير البنية التحتية، وبما يمكن أن يوفره التعليم الموازي من إيجابيات للتعليم الجامعي بشكل عام، والمتمثلة في أهداف التعليم نفسه.

وفي ما يخص الاستفادة من إيرادات التعليم الموازي أوضح نائب وزير التعليم العالي أن الوزارة ألزمت الجامعات بتخصيص 15 بالمائة من الإيرادات لفائدة تطوير برامج تعليم جديدة في الجامعات وتطوير شبكات المعلوماتية والتقنيات.

ولفت مطهر إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم العالي لاتزال أقل من مستواها في الدول الأخرى ما يفرض المزيد من الإجراءات لاستيعاب عدد أكبر من الطلاب والطالبات في الفئات العمرية ما بين 19سنة و23 سنة والذين يقدر عددهم بمليوني طالب وطالبة، في حين أن نسبة الملتحقين لا تتعدى 300 ألف طالب وطالبة.

وأكد نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم العالي التي قال "انها تتمثل بالجامعات الأهلية وبالرسوم الدراسية التي يجسدها التعليم الموازي".

كما أكد التزام الوزارة بإصدار لائحة خاصة بالتعليم الموازي، وضرورة إخضاع المستفيدين من هذا النظام لامتحان القبول.

وتحدث عن وجود منح للالتحاق بالجامعات اليمنية سيتم توزيعها على مستوى المديريات وفق نسبة محددة .

كما تحدث أمام مجلس الشورى رئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم، الذي بين أنواع النظام الموازي الثلاثة المعتمدة في جامعة صنعاء..مشيراً إلى أن هذا النظام قد وفر حوافز مهمة لأساتذة الجامعة للبقاء في الجامعة بدلاً من التشتت في أكثر من جامعة.

وأوضح طميم أن التعليم الموازي قد وفر موارد ساهمت في تطوير البنى التحتية للتعليم الجامعي ودعمت مشاريع إنشاء كليات جديدة في أمانة العاصمة وفي محافظتي صنعاء ومأرب، كما دعمت إنشاء 16 مركزاً بحثياً.

وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره.

حضر الجلسة نائب رئيس جامعة ذمار الدكتور خليل الوجيه ومستشار رئيس جامعة صنعاء للشؤون الأكاديمية مطهر عقبات.

نائب وزير الداخلية لصحيفة (الدار) :

الداخلية وضعت خطة أمنية مدروسة وفق معايير عالية من الجاهزية

القوات الأمنية لخليجي (20) باشرت مهامها في حماية الملاعب والمنشآت

سنعمل على إنجاح البطولة وتوفير وسائل الراحة لضيوف اليمن

صنعاء / متابعات :

كشف نائب وزير الداخلية اليمني رئيس اللجنة الأمنية العليا لـ«خليجي 20» اللواء الركن صالح حسين الزوعري، عن أن اليمن استنفرت كل قواها الأمنية بالاستعانة بكل التقنيات والوسائل الحديثة لإنجاح بطولة «خليجي 20»، التي سيحتضنها اليمن مطلع الشهر القادم.

وقال الزوعري لصحيفة (الدار)، إن الخطة الأمنية شملت مختلف الأجهزة الأمنية وعلى رأسها جهاز المخابرات وجهاز الأمن القومي والقوات المسلحة والشرطة العسكرية والأمن المركزي الذين قوامهم أكثر من ثلاثين ألف فرد .

وأوضح في سياق حديثه أن فرقا من اللجنة الأمنية، باشرت مهامها الميدانية في كل الوحدات والمنشآت المتعلقة بـ«خليجي 20» في محافظات عدن ولحج وأبين. وأكد ان الخطة الأمنية مدروسة وفق معايير عالية من حيث الجاهزية الأمنية والاستعداد المبكر للدورة . وكشف المسؤول اليمني رئيس لجنة «خليجي 20»، عن أن اللجنة الأمنية قامت بالنزول الميداني قبل عدة أيام إلى منشآت «خليجي 20» للإشراف على تنفيذ الخطة والبحث عن كل المستلزمات والكشف عن جوانب القصور في تلك الخطة والعمل على رفد الثغرات الأمنية بتعزيز جوانب القصور ورفع الجاهزية .

وعن تفاصيل خطة «خليجي 20» قال العميد صالح الزوعري رئيس لجنة «خليجي 20» إن وزارة الداخلية أقرت وضع ستة أحزمة أمنية تفصل بين الملاعب الرياضية وبين المحافظات والحزام الأمني الأول يبدأ في محافظة لحج، وقال إن النزول الميداني للفريق المشرف على تنفيذ خطة «خليجي 20» قد كشف عن وجود بعض الفواصل بين تلك الأحزمة، إضافة إلى ملاحظة أن وجود بعض الوحدات الأمنية في بعض المناطق غير كاف ، حيث تم رفد وتعزيز تلك المناطق بوحدات جديدة من القوات المسلحة وأجهزة الأمن، ومن بينها وحدات تابعة للأمن المركزي متخصصة في مجال مكافحة الشغب.

وكشف عن أن الخطة الأمنية لـ«خليجي 20» إضافة إلى الاهتمام في جوانب الحيطة والأمن اهتمت بالجانب الإستخباراتي لأهميته في تعزيز الأمن وكشف المخططات قبل وقوعها . وذكر أن اللجنة الأمنية أصدرت توجيهاتها منذ يوم أمس الأول بالعمل الميداني في تنفيذ الخطة.

وقال إن 30 في المئة من قوام اللجنة الأمنية لـ«خليجي 20» وهو ما يقارب عشرة آلاف جندي باشروا عملهم في المجال المحدد لهم تجنبا لأي أحداث تسعى لبث القلاقل والإشعاعات قبيل «خليجي 20 ».

وقال إن هذه القوات الأمنية باشرت مهامها وتحديدا في حماية الملاعب والمنشآت الأخرى الخاصة بالسكن لضيوف «خليجي 20» إضافة إلى حماية الطرقات التي ستستخدم من قبل لاعبي البطولة .

وعن استعدادات دول الخليج للمشاركة في هذه البطولة قال نائب الوزير اليمني إن الخليجيين أبدوا استعدادهم للمشاركة في هذه الفعالية وقد بدأت عدد من دول الخليج تدريبات فرقها المشاركة في هذه البطولة . كما انتقد ما تقوم به بعض الصحف المحلية والعربية من إثارة بعض الجزئيات وتحويلها إلى أحداث ذات عناوين كبيرة ومانشتات عريضة، كلها تسعى إلى تشويه الواقع وتعكير مزاج القارئ العربي . وابتسم العميد زوعري. وقال نشعر ونحن نقرأ مثل هذه الصحف كأننا قادمون على حرب، والواقع نحن قادمون على مباريات رياضية وليست حربا، وأنا أعتبر أن من يقوم بنشر تلك الصورة بأنه إعلام معاد.

واسترسل العميد الزوعري قائلا: «تحضرني هنا الحملة الشرسة التي تعرضت لها جنوب إفريقيا المستضيفة لنهائيات كأس العالم، حيث صورت بعض وسائل الإعلام دولة جنوب إفريقيا بأنها دولة فاشلة، لن تستطيع إنجاح بطولة بحجم كأس العالم، كما اتهمت تلك الوسائل أجهزة الأمن بالتقصير والضعف..لكن ماذا حدث؟ جرت بطولة كأس العالم في جنوب إفريقيا أحسن ما يكون وفي أجواء أمنية دون حدوث أي مشاكل، وتبخرت كل أماني المتشائمين والمغرضين.

ومن هنا أؤكد أن «خليجي 20» الذي سيقام في اليمن سيكون على قدر المسؤولية، وسينجح بإذن الله ثم بفضل جهود المخلصين من أبناء هذا البلد حكومة وشعبا، «خليجي 20» هي فعالية ستستمر قرابة أسبوعين فقط وستنتهي وسنعمل على مدار الساعة لإنجاح هذه البطولة وتوفير كل وسائل الراحة والاطمئنان لكل ضيوف اليمن من كل دول الخليج وكل بلدان العالم» .

ونفى العميد الزوعري صحة الأنباء التي تحدثت عن تفجيرات طالت منشآت «خليجي 20». وقال أن الذي حصل هو تفجير لأحد الأندية القديمة التي كان بجوارها ورشة وصادف تجمعات عدد من المواطنين كانوا ضحية ذلك الحادث .

وكشف عن أن من قام بتلك التفجيرات الحراك «القاعدي» حسب وصفه. وأضاف «لدينا معلومات مؤكدة تؤكد ضلوع الانفصاليين الخونة في تلك الجريمة. وأجهزة الأمن نجحت في إلقاء القبض على عشرة منهم وتجري معهم التحقيقات في الوقت الحالي وسيحالون إلى محاكمة عاجلة قريبا . وأضاف رئيس اللجنة الأمنية لـ«خليجي 20» معلقا على تلك الحادثة «القاعدة و(الحراك) وجهان لعملة واحدة.، والحراك هو جزء من (القاعدة) وهو من يقوم بتهيئة المناخ العسكري والإرهابي لهم. و(القاعدة) اليوم تمشي في ظل قواعد الحراك، وهم من يؤمن لهم الطرقات والأسلحة ويجري بينهما تنسيق كامل . كما نفى أن تكون هناك أي من دول الخليج طلبت الاطلاع على الخطة الأمنية لـ«خليجي 20».

وقال «هناك وفود رياضية تمثل الاتحادات الخليجية زارت اليمن واطلعت على مجريات الأحداث على ارض الواقع كشخصيات رياضية فقط ». وحول سؤال عن إمكانية تأهيل ملاعب محافظة ابين في ظل الوضع الأمني الحالي لخوض غمار «خليجي 20»، قال العميد الزوعري «نحن جاهزون ومستعدون 100 في المئة»، وإضافة إلى استعدادنا الأمني هناك استعداد شعبي كبير من قبل المواطنين، حيث أن كل مواطن في أبين وكل أهلنا في الجنوب والشمال يعتبرون كل القادمين لحضور «خليجي 20» هم ضيوف اليمن، بل أن اليمني يعتبر كل خليجي هو ضيفه الخاص. وهذا نابع من أصالة أبناء اليمن وكرمهم وعراقة منبتهم في التعامل مع الضيف وإكرامه والترحيب به .

وأضاف رئيس اللجنة الأمنية أن قناعات القيادات الخليجية أكثر من قناعاتنا نحن اليمنيين في خوض هذه المباريات. نحن الآن في وضع تحد ولا يمكن أن نتراجع .

وكشف رئيس اللجنة الأمنية عن استقدام اليمن تقنيات حديثة لتأمين «خليجي 20». وقال: أن اليمن استقدم آلات تفتيش إلكترونية ستوضع في الملاعب، وهي عبارة عن بوابات إلكترونية ستقوم بفحص كل من يمر عليها إلكترونيا، ولن يخضع للتفتيش اليدوي إلا من يشتبه به .

وقال: انه سيتم وضع العديد من تلك البوابات الالكترونية بما يضمن عدم حدوث أي تدافع أو فوضى أثناء دخول المشجعين إلى الملاعب .

كما نفى العميد الزوعري صحة الأنباء التي تحدثت عن شراء اليمن عدداً من الكلاب البوليسية لاستخدامها في «خليجي 20»، وقال: نحن لا نتعامل مع كلاب ولدينا الكفاءات التي تغنينا عن شراء مثل هذه الكلاب. واليمن حتى اللحظة لن تقلد الغرب في كل شيء نحن سنأخذ ما يتوافق مع ديننا وعاداتنا وتقاليدنا .

ونفى رئيس اللجنة الأمنية نفيا قاطعا أن تكون اليمن قد استعانت بأي خبرات أجنبية لإنجاح فعاليات «خليجي 20». وقال: إن اليمن لديها من الخبرات الكثير ولديها كفاءات مقتدرة للتعامل مع هذا الحدث. واستشهد العميد الزوعري بالحدث الوطني الكبير بمناسبة «العيد العشرين» للوحدة اليمنية الذي حضر فيه العشرات من ضيوف العالم، وجرت الأحداث دون حدوث أي مشاكل تذكر .

وأردف نائب وزير الداخلية اليمني «نحن في اليمن لدينا ثقة كبيرة في أجهزتنا الأمنية وقدراتها».

وأضاف: «لدينا خبرة تراكمية ولدينا التأهيل فقد أخذنا دورات تدريبية في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا وغيرها من البلدان».

صالح حسين الزوعري

واختتم نائب وزير الداخلية اليمني رئيس اللجنة الأمنية العليا لـ«خليجي 20» اللواء الركن صالح حسين الزوعري حديثه الخاص لصحيفة (الدار) بقوله: «أنا أوجه دعوة عبر صحيفة الدار لكل أهلنا في كل دول الخليج، وأقول لهم أهلا وسهلا بكم في وطنكم الثاني اليمن، وأنتم ضيوف أعزاء على كل أبناء اليمن، الذي يكن لأهل الخليج كل حب وتقدير ومحبة، وأقول لهم، كونوا مطمئنين «خليجي 20» سيكون آمنا، وسنقدم كل ما فيه الأمن والاستقرار لكل ضيوفنا من دول الخليج خاصة، ومن كل بلدان العالم عامة، لن تكونوا ضيوفا فقط بل أعزاء نعتز بكم على أرضنا، ولا تلتفتوا إلى حديث المبالغات والتهويل في وسائل الإعلام ».